التاجر المصرى
كما يجب أن يكون

للأديب عبد الحميد المشهدى

صدع تفرع عن الإنحلال الخلق العام ، وذلك هو فقد الثقة فى نفس التاجر ، أو التاجر المصرى ، فتحولت عن يده التيارات الرئيسية للتجارة ، وأعرضت عنه ينابيع الكسب إلى سواه ، ولما يزل يعانى ويكابد كلما باع أو اشترى ، وما زال يتوسل لادعاءاته بمختلف الأيمان ليصل إلى مكان التصديق من نفس عملائه ، وهم منه قبل الشراء فى تردد وخوف ، وبعد الشراء فى كراهة ونفور . وهيهات بعد ذلك أن يدرك فى ساحة السبق والتنافس زميله الأجنبى ، حل بلادنا فقيرا من المادة ، غنيا ببعض مظاهر الخلق الإسلامى ، فحول إليه الأنظار بصدقه فى القول ، ونال رضا معامليه بأمانته فى المكيال أو المقياس أو الميزان ، وجذب الناس بحسن إدارته وجمال تنسيقه ومتابعة كفاحه ونظافته ، فاغتنى فى سرعة وأثرى ، وأصبح من ذوى النفوذ فى بيئته والسلطان . . . وصاحبنا المصرى لا يزال يدعى ويقسم ويعنى ويكد ، ويتدهور وينكمش ، وتطفح على مظاهره علائم العوز والفاقة ثم لا يلبث أن تقع عينه على صرح أو ضيعة لزميله "الخواجه" ! ! فلا يملك إلا أن يضرب كفا بكف ويبعثها زفرات ساخنات تحمل فى طياتها صيغا من الحوقلة أو عبارات النقمة والغضب على المسلمين أو المصريين الذين آثروا الأجنبى الدخيل ، على مواطنهم اللصيق ، وفضلوا الأعجمى الألكن على ابن العروبة والإسلام أو حفيد الفراعين الأماجد . . وكان جديرا به قبل أن ينفس على هذا الأجنبى منزلته وثراءه أن يراجع أسلوبه كمصرى فى البيع والشراء والمعاملة ، وأن يجافى منها مالا ينطبق على تعاليم دينه ، ويحتذى منها ما يتمشى مع شرعة نبيه ، وما جمع الناس حول "الخواجه" شراة وبائعين وبنى له ثروة ومكانة بين المصريين ، وما فتح على الإسلام قديما آفاقا واسعة فى بلاد اليمن والهند والأفغان ومهد له فى قلوب الملايين من سكان جزر الهند الشرقية ، وبين السودانيين والحبشيين . . وشتان بين تاجر أضاف إلى كسبه فى تجارته ثروة من الثقة غالية ، وأفقا من السمعة كريمة ، وكنزا من القلوب ثمينا ، وفتح الإسلام مبينا — وبين تاجر انحسر ظله عن الربح فى الخارج وساءت سمعته بين معامليه فى الداخل . وفقد ما كان ، وما ينبغى أن يكون له ، من ثروة ، ويكاد لا يتصيد لقمة إلا فى بحر من العرق . . .

أجل قد استطاع التاجر الأجنبى ببعض الفضائل الإسلامية أن ينجح النجاح الذى يشتهيه . وإن كان البعض قد تجاوز النجاح المشروع إلى نجاح فى ميدان آخر ، فمزج الحرام

بالحلال . والمباح بالمحظور، واستطاع أن يروج للخمر إلى جوار البقول ، وأن يدخر أقوات الناس إلى أن ترتفع بها نسبة الأسعار . ارتفاعا يرضى نهمه ، وأن يقرض الجنيه للضطرين والمبذرين مقابل ريال في الشهر الواحد ! ! وأن يرهن الضيعة كاملة على ربع ثمنها ثم لا يلبث أن ينتزعها بعد عدة سنين ، ثم لا يكون للناس حديث بعد ذلك ، إلا أن "الخواجه" ، رجل طيب وأمين وصاحب "كلمة واحدة" وهذا كل ما استحق به عند الناس هذه المنزلة وهذا الثراء .

لقد بلغ متوسط ما يملكه المالك الأجنبي نسبة تزيد على متوسط ما يملكه المصرى زيادة أشفق على القارئ الكريم من ذكر أرقامها .

صحيح إن الأراضي المملوكة للأجانب قد نقصت عما كانت عليه منذ ١٥ سنة بمقدار ١٣٥,٠٢٠ فدانا ، ولكن ذلك لم يكن إلا تبعا لنقص عدد الملاك منهم ، فنسبة الملكية لا تزال تحتفظ بمكانها المرتفع على المصريين . وإذا كان الأجانب قد أخلوا جزءا من ميدان الزراعة ، فإنهم قد احتلوا أجزاء فى ميادين الاقتصاد الأخرى ، ونقلوا أموالهم إليها مما لا مجال لتبيانه فى هذا المقام .

نعم . . لقد استطاع التاجر الأجنبي، ومن سار على نهجه من المصريين ، أن يحصل على كل هذه المزايا المادية والأدبية بفضل بعض الآداب الإسلامية ، فكيف لو أخذ التاجر المسلم والمصرى بكل هذه الفضائل والآداب فامتنع :

أولا — عن ادخار الأقوات الضرورية للناس ومستلزماتها فى وقت مست الحاجة فيه اليها انتظارا للكسب الفاحش وإشباعا لجشعه ، من عناء العامل وجهد الفلاح ، وشقاء الطبقات الوسطى ذات الأولاد الكثيرين ، وهذا ظلم عام أدخله بعض العلماء فى وعيد قوله تعالى "وَمَن يُرِدْ فيه بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ" فضلا عما فى هذا الادخار من الخمول والاستسلام ، وبطء دورة العمل ، وما أشبه المدخر بقعيدة البيت تنتظر رزقها فى مطالع المواسم ، وخير أنواع التجارة كسبا ، أكثرها استهلاكا وأسرعها دورة.

ولقد روى من أحاديث النهى عن الادخار شيء كثير ، نكتفى منها بقوله عليه السلام: (من احتكر الطعام أربعين يوما ثم تصدق به لم تكن صدقته كفارة لادخاره) وفى رواية أخرى (فقد برئ من الله وبرئ الله منه). وللتجار المسلمين الأول فى هذا المقام من القصص ما يعتبر آية فى العفة والقناعة، وحسبك أن تعلم أن تاجرا من (واسط) علم أن وكيله فى البصرة قد أخر قمحه أسبوعا انتظارا لتحسن الثمن ، فأرسل إليه يأمره أن يتصدق بجميع الثمن والربح وقال عسى أن يكون ذلك كفارة لى يوم القيامة عما حدث .

نعم . . . يجوز ادخار الأقوات إذا كثر الإنتاج وهبطت الأسعار ، ورغب الناس عنها ، إلا بثمن زهيد، كما يجوز إصدارها إلى الخارج طلبا لاعتدال الأسعار ، وحسن الموازنة

بين السلع وقيمتها العادية ، أما في مثل الظروف التي تظلنا هذه الأيام والتي نقص فيها الإنتاج العام لظروف دولية مختلفة ، فما أحدر هؤلاء المحتكرين بعذاب الدنيا : بمصادرة أموالهم وسجنهم وتجريدهم من اعتبارهم ، إلى أن يأتيهم عذابهم الموعود في الآخرة " ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم " .

ثانيا — ألا يثني على سلعته ولا يمدحها ، إلا بما قد يخفى على المشتري من أمرها ويهم عليه من شأنها ، لأنه إذا مدحها بما ليس فيها فقد كذب وغش ، وإذا ذكرها بما هو معروف عنها ، كان ذلك فضولا وهذيانا ، والمرء محاسب على كل ما يقول ، قال تعالى : " مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ " وإذا كان مجرد الثناء والمديح للسلعة غير جائز من باب أولى لا يجوز تأكيد دعواه بالحلف ، لأنه إن كان صادقا فقد عرض ربه للحلف والله ينهى عن ذلك بقوله "وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ" وإن كان كاذبا فقد جاء بيمين كاذبة ، وفي الحديث " اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع " وفي حديث آخر " ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : عتل مستكبر ، ومنان بعطيته ، ومنفق سلعته بيمينه " وأيضا يقول " ويل للتاجر من بلى والله ولا والله ، وويل للعامل من غد وبعد غد " .

ثالثا — ألا يستر على عيب في سلعته دق أو عظم ، وإلا كان ظالما غاشا تاركا للنصح في المعاملة ، وفي هذا أكله استيلاء على أموال الناس وحقوقهم وأكلها بالباطل ، وفقدان لما بقي في النفوس من الثقة بالمسلمين بصفة عامة والتجار بصفة خاصة ، وسوق للتلاعب على كواهل الغير بغير يد لهم في ذلك ، وملء لقلوب الناس بالشك والتردد ثم بالنفور والكراهية والحقد ، وإطعام للأولاد والأهل من فضلات الكذب والخداع والغش ، وحسبك أثره في بناء النشء وتهذيبه ، مما يزيد في تحلل روابط المجتمع ويلوث سمعته عند الأغيار .

رابعا — ألا ينقص من مكيال أو مقياس أو ميزان ولا يطفف فيها ، وأن يبيع بالمعايير التي يشتري بها ، وإلا كان مطففا والله يقول "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ" وكما يكون التطفيف في الكيل يكون في بقية الوحدات الوزنية والقياسية .

خامسا — ألا يرسل من الإشاعات والأراجيف ما يخفي به السعر الطبيعي ليحقق بذلك غرضه من زيادة السعر والكسب ، بل يبيع سلعته بالسعر الطبيعي المتعارف بين الناس ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من جلب طعاما فباعه بسعر يومه فكأنه تصدق

به ، وفى رواية فكأنما أعتق رقبة ". وكما لا يجوز اصطناع الأسعار وتزييف الأخبار عنها ، لا يجوز كذلك " النجش " وهو المعروف بالمزايدة العلنية المفتعلة يقيمها بعض التجار الغاشين إيهاما للبسطاء بأنها بضائع رخيصة بسبب العجز عنها أو تصفيتها أو مصادرتها أو ما يشبه ذلك ، و إيقاعا لبعض السابلة فى حبائل المطامع وأشراك الخديعة ، وفى كل هذا إغراء وغش وترك لنصح المسلمين وهو أمر مأمور به .

سادسا - ألا يروج زائف النقود التى يمكن أن تدلف إليه وتلتبس عليه ، لما فى ذلك من الاضرار المتنقلة بتنقل النقد الزائف فى أيدى الناس ، فيستشرى فساده و يستفحل خطبه . ومن هذا وأمثاله حذر رسول الله فى حديثه " من سن سنة سيئة فعمل بها من بعده كان عليه وزرها ومثل وزر من عمل بها ، لا ينقص من أوزارهم شيئا " . وقال تعالى "وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَارَهُمْ" وقال "يُنَبَّؤُا الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ" وليس ذلك إلا ما ترك خلفه من السنن السيئة . فعلى كل تاجر أن يتعرف أوصاف المعادن الصحيحة منها والزائفة ، وأن يطرح ما يمكن أن يلتبس عليه من الزائف فى مثل بحر أو نهر أو بئر أو يتلفه بطريقة ما ، حتى لا تصل إليه يد بعد ذلك .

هذا ما يجب على كل تاجر مسلم أن يتجنبه و يتحاشاه ، منعا للظالم ، وتلافيا للإضرار بالناس ، وبذلا للنصيحة الخالصة للمسلمين ، ولو أضاف كل تاجر إلى ما تقدم روح القناعة فى الربح والرضا منه بالقليل ، لكان فى ذلك استجابة لأمر الله فى معرض العدل والإحسان ، ومدعاة لشهرته بين الناس ، ونفاد سلعته قبل سواه . وأبرك أنواع التجارة ربحا ، وأوفرها ثمرة ، أكثرها حركة وأسرعها دورة . وقد سئل عبد الرحمن بن عوف عن سبب ثرائه فقال ثلاث : ما رددت ربحا قط ، وما طلب منى حيوان فأخرت بيعه ، ولا بعت بنسيئة .

ومن التجار من يرون فى التجارة طريقا للإحسان الخفى ، فيبيعون للفقراء سلعهم بغير ربح ، أو بربح يسير ، و يمدون لهم أحيانا فى أجل الاستيفاء ، أو يتنازلون عن بعض الديون محتسبين ذلك عند الله ، مغتنمين من دعوة الرسول إذ قال " رحم الله امرأ سهل البيع سهل الشراء ، سهل القضاء ، سهل الاقتضاء " وقال أيضا " من أقرض دينا إلى أجل فله بكل يوم صدقة إلى أجله ، فإذ حل الأجل فأنظره بعد ، فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة " . نعم هذا ما كان عليه التاجر المسلم بالأمس . ففتح للإسلام بأخلاقه دنيا من القلوب والمشاعر ، وآفاقا واسعة بين الماء واليابسة . وهذا ما ندعو إليه التاجر المسلم اليوم ، ليستعيد مكانة سابقيه ، فى بناء مجده ومجد الوطن والإسلام .

لست من المؤمنين بأسلوب الكتابة وطرق الإقناع وحدهما ، بل لا بد من تداخل الحكومة تداخلا إيجابيا لإصلاح جميع وسائل التعامل ، وقد كان الحال فى اليونان قبل عهد

الزعيم اليوناني متكساس كالحال فى مصر ، فلما تولى هـذا الرجل الحكم سن من القوانين ما حرم به الغش والغلو فى الأسعار والكراء ، واستغلال الغريب ، ثم نظم وسائل التبادل التجارى بين اليونان والبلاد المجاورة لها ، وحرم على الأجنبي العمل فيما يزاحم به المواطن اليوناني ، وقد صنعت تركيا مثل ذلك . وقديما سيرت حكومة السلطان الغورى أسطولا تجاريا ضخما إلى سواحل أفريقيا وآسيا يحمل التجارة صادرة وواردة حين أحست احتكار الأجانب لزمام التجارة الخارجية فى مصر وما يتبعها من الممالك الإسلامية ، وكذلك صنعت حكومة محمد على الكبير فى تجارة بعض الأصناف ، فإذا كانت الحكومة المصرية ترى أن هذا أسلوب قديم ، وأن لدى ولاة الأمور من المهام ما يحول دون الإشراف على مثل هذه المشاريع ، فلا أقل من أن تشجع التجار المصريين وتساعدهم إيجابيا على تملك زمام التجارة الخارجية ، وتسن فى داخليا من القوانين ما يحفظ على المنتج والمستهلك والتاجر حقوقهم كاملة ، لا يعدو أحدهم على حقوق الآخر ، وشعارهم جميعا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " .

صحيح أن ولاة الأمور قد رأوا أن الشر يتفاقم ، وأن المرض يستفحل ، فتداخلوا فى ضبط المكاييل والموازين والمقاييس ثم بثو العيون والأرصاد لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بذلك ، ثم جردوا حملات صحية لمحاربة الغش والفساد فى الأطعمة والأشربة فنجحت مهمتها إلى حد كبير ، ولكن ذلك لا يزال فى دائرة المدن الكبرى وحدها ، بل لا يزال التشريع قاصرا عن معاقبة كل أنوع الغش والتدليس والخداع ، والسرقة فى المبيع والمشترى ، وإذا كان يعاقب فعقاب دون الجزاء ، وما يترتب عليه من إضرار بالناس وتسوىء لسمعة البلد أفرادا وجماعات . فحبذا لو تسعت دائرة الرقابة ، واشتدت وطأة التفتيش ، وتضاعف الجزاء ، إذن لتبدل الحال غير الحال ، ودرجت مصر إلى مكانها الطبيعى بين العالمين .

ولعله مما يزف إلى صدرنا برد الأمل وراحة الرجاء قيام شركات وأفراد مصريين ، تبدأ حياة جديدة قامت على أساس من الخلق الإسلامى الكريم ، فدرجت ونمت واستوت على سوقها تتحدى عوامل الفناء والتحلل ، وتظل بفيئها عملا ناجحا ، وتطعم من ثمارها آلاف الأسر من طريق كريم .

حبذا لو أخذ كل تاجر مصرى بهذه المبادئ ، وثاب إلى هذه التعاليم ووازن بين هذا النجاح الموفق وذلك الفشل الذريع المتداعى ما

عبد الحميد المشهدى